

2013/03/07

## من وزير المالية إلى

385

**الموضوع :** حول المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية  
**المرجع :** مکتوبكم عدد 25576 بتاريخ 25 فيفري 2013

وبعد،

تبعاً لمکتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي أفدتم بمقتضاه أن الشركة \*\*\*\*\*  
سجلت خسارة بعنوان سنوات من 2008 إلى 2011 وأن نتائج سنة  
2012 سوف تكون كذلك سلبية طالبين تمكينها من دفع المعلوم على المؤسسات على أساس  
25% من الضريبة على الشركات، يشرّفني إعلامكم أنه طبقاً لأحكام الفصل 37 من مجلة  
الجبائية المحلية يحتسب المعلوم على المؤسسات بالنسبة إلى المؤسسات التي تسجل خسارة  
مثبتة بمحاسبة تستجيب للتشريع الجاري به العمل على أساس 25% من الضريبة الدنيا على  
الشركات المنصوص عليها بالفصل 49 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين  
والضريبة على الشركات وذلك بالنسبة إلى السنة التي تلي سنة تسجيل الخسارة.

وبالتالي وبالنسبة إلى الحالة الخاصة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه  
وباعتبار أن النتائج المنتظرة بعنوان سنة 2012 ستكون سلبية فإن احتساب المعلوم على  
المؤسسات بالنسبة إلى سنة 2013 يكون على أساس 25% من الضريبة الدنيا على  
الشركات يدفع عند إيداع التصريح السنوي بالضريبة على الشركات.

وبالتالي، تبقى الشركة خاضعة للمعلوم على المؤسسات على أساس 0,2% من رقم  
المعاملات طالما لم تقم بإيداع التصريح المذكور الذي يبين الخسارة على أن تقوم بتسوية  
وضعيتها إزاء المعلوم المذكور بعد إيداع التصريح السنوي بالضريبة على الشركات.

هذا، وتم بمقتضى أحكام الفصل 24 من قانون المالية لسنة 2013 التخفيض في نسبة المعلوم على المؤسسات من 0,2% إلى 0,1% خاصة بالنسبة إلى المؤسسات التي تروج منتجات خاضعة لنظام المصادقة الإدارية للأسعار لا يتعدى هامش ربحها الخام 6% طبقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل ومنتجات أخرى شريطة إثباتها بعنوان السنة السابقة تحقيق رقم معاملات متأتي بنسبة 80% أو أكثر من ترويج المنتجات التي لا يتعدى هامش ربحها 6%.

وعلى هذا الأساس وإذا أثبتت الشركة أن رقم معاملاتها بالنسبة إلى سنة 2012 متأت بنسبة تساوي أو تفوق 80% من ترويج المنتجات التي لا يتعدى هامش ربحها الخام 6% فيمكنها الانتفاع بالنسبة المنخفضة للمعلوم على المؤسسات ودفعه على أساس 0,1% عوضا عن 0,2%.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للمؤسسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي